

المعهد العربي للتخطيط بالكويت

Arab Planning Institute - Kuwait

منظمة عربية مستقلة



التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية

العدد السادس والسبعون - أكتوبر/ تشرين أول 2008 - السنة السابعة

أهداف «جسر التنمية»

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطاً أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم وللمساءلة.

وتأتي سلسلة «جسر التنمية» في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط بالكويت على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدم والازدهار لأمتنا العربية،،،

د. عيسى محمد الغزالي

مدير عام المعهد العربي للتخطيط بالكويت

المحتويات

التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي

إعداد: د. علي عبدالقادر علي

أولاً: مقدمة

يُعنى هذا العدد باستعراض أهم التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي. ولأغراض هذا الاستعراض يلاحظ أن أهم الأفكار في ما يتعلق بكيفية إحداث التنمية في الدول النامية، أو الدول الفقيرة، لتمكينها من اللحاق بالدول المتقدمة، قد تطورت على أيدي الجيل الأول من إقتصادي التنمية، ذلك الجيل الذي سادت مقولاته خلال الفترة منذ أربعينات، وحتى بداية سبعينات القرن العشرين، وهو الجيل الذي قام بوضع الأساس النظري والتطبيقي لاقتصاديات التنمية بوصفها فرعاً متخصصاً من علم الاقتصاد[1]. وجاء الجيل الثاني منذ عام 1973 بمقولة أنه يمكن تحليل المشاكل التي تُعاني منها الدول النامية باستخدام الإطار التحليلي الذي توفره النظرية الاقتصادية التقليدية الحديثة، ومن ثمّ فإنه ليس هناك من داع لفرع متخصص لاقتصاديات التنمية[2]. وبحلول نهاية تسعينات القرن الماضي، فإنه يمكن القول بأن الجيل الثاني من إقتصادي التنمية قد أعاد اكتشاف أهم مقولات إقتصاديات التنمية التي أخذت تُعرف "بالنظرية الراقية للتنمية" (كروغمان (1993)).

لتتبع التطورات الحديثة في الفكر التنموي، التي أفضت إلى إعادة الاهتمام بقضايا محاربة الفقر وعدالة التوزيع، سيتناول القسم الثاني من هذا العدد تصنيف نظريات التنمية الاقتصادية حسب معايير تتعلق بملاءمة النظرية الاقتصادية التقليدية الحديثة وبالعلاقات بين الدول. وفي القسم الثالث يتم استعراض المحتوى الموضوعي لأهم مقولات نظرية التنمية الاقتصادية كما تم تطويرها بواسطة الرواد، وكذلك استعراض محتوى السياسات التي نادت بها هذه النظرية. في القسم الرابع يتناول العدد الشواهد التطبيقية في ما يتعلق بالأداء التنموي للدول النامية محكوماً عليه بنمو الدخل الحقيقي للفرد خلال الفترة منذ عام 1960، حيث توضح المعلومات صدق مقولات نظرية التنمية الاقتصادية من حيث معدلات النمو الاقتصادي التي حققها عدد كبير من الدول النامية وذلك قبيل انهيار عملية النمو بعد عام 1973. ويلاحظ القسم الخامس أن انهيار عملية النمو الاقتصادي في الدول النامية أدت إلى النقد المكثف الذي وجه للنظرية الراقية للتنمية بواسطة الجيل الثاني من اقتصادي التنمية، مما أدّى إلى انتعاش وهيمنة النظرية التقليدية الحديثة للتنمية، خصوصاً في ما يتعلق بصياغة برامج الإصلاح الاقتصادي وفرضها على الدول النامية.

في القسم السادس تمت ملاحظة أن السعي نحو حفز النمو الاقتصادي من خلال برامج الإصلاح الهيكلي، تفعيلاً لمقولات النظرية التقليدية الحديثة للتنمية، لم يؤت أكلاً يُعتدّ

به. وقد أدى مثل هذا الإخفاق إلى إعادة النظر في مفهوم التنمية عموماً بعيداً عن التركيز على النمو الاقتصادي، دون إقصائه، وتوجهاً نحو تعريف التنمية على أنها عملية لتوسيع الحريات التي يتمتع بها البشر. ويلاحظ القسم السابع والأخير أن التعريف العريض للتنمية قد وجد قبولاً دولياً ويُعدّ من أهم التطورات الحديثة في الفكر التنموي، وذلك لما له من مضامين لصياغة السياسات والبرامج التنموية في الدول النامية كما يشهد على ذلك صياغة الأهداف الإنمائية للألفية.

ثانياً: تصنيف نظريات التنمية الاقتصادية

يمكن الاتفاق على أن أهم الأفكار التي كانت متداولة في أوساط المهتمين بالتنمية في الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين قد تمحورت حول ملاءمة النظرية الاقتصادية التقليدية الحديثة لظروف الدول المتخلفة وحول وجود منافع متبادلة بين الدول المتخلفة من جانب والدول المتقدمة من جانب آخر. على أساس من هذه الملاحظة، فقد تمّ تطوير معيارين لتصنيف نظريات التنمية:

- المعيار الأول: هو قبول أو رفض مقترح عالمية النظرية الاقتصادية (بمعنى ملاءمة النظرية الاقتصادية التقليدية الحديثة للتطبيق في كل المناطق وفي كل الأوقات).
- المعيار الثاني: هو قبول أو رفض مقترح وجود منافع متبادلة في إطار التبادل التجاري الدولي بين الدول المتقدمة والدول النامية.

باستخدام هذين المعيارين، تّم تصنيف نظريات التنمية الاقتصادية في أربعة أنواع على نحو ما يوضح الجدول التالي (هيرشمان (1981)).

الجدول رقم (1): نظريات التنمية: تصنيف هيرشمان

أسس التصنيف	رفض مقترح وجود منافع متبادلة بين الدول	قبول مقترح وجود منافع متبادلة بين الدول
رفض مقترح شمولية النظرية الاقتصادية	نظرية التنمية الإقتصادية الماركسية الجديدة	نظرية اقتصاديات التنمية
قبول مقترح شمولية النظرية الاقتصادية	النظرية الماركسية	النظرية التقليدية الحديثة للتنمية (3)

ودون الدخل في تفاصيل، ربما كانت شيقة في مقام مختلف، يمكننا ملاحظة ما يلي حول النظريات التي تم تصنيفها.

<u>نظرية إقتصاديات التنمية</u>: تبلور خلال الأربعينات والخمسينات من القرن الماضي "تقليد علمي عام" ترتب عليه رفض قابلية تطبيق نتائج ومقولات النظرية الإقتصادية التقليدية الحديثة على كل الدول بغض النظر عن مرحلتها التنموية، من جانب؛ وقبول مقترح وجود منافع متبادلة بين مختلف الدول، إستعمارية كانت أو متخلفة، من جانب آخر. هذا وقد كان من أهم أسباب تبلور هذا "التقليد العلمي العام" ما اختص به عدد من الدول المتخلفة من خصائص ثقافية تحدد أنواع السلوك الاقتصادي والاجتماعي وتختلف إختلافا جوهرياً عن الخصائص الثقافية في الدول المتقدمة.

ركزت حزم سياسات التنمية في الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين على الاستثمار في التصنيع، وحماية الصناعات الوليدة، والتراكم السريع لرأس المال، واستغلال مخزون فائض العمالة في القطاعات الريفية، وإحداث التنمية من خلال التخطيط وتفعيل دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتقديم خدمات التعليم والرعاية الصحية بأقل التكاليف للأفراد.

النظرية التقليدية الحديثة للتنمية: تستند هذه النظرية على القول بوجود نظرية واحدة للاقتصاد هي النظرية التقليدية الحديثة والتي تتكون من عدد من النظريات البسيطة ولكنها ذات قوة تفسيرية عالية، قابلة للتطبيق في كل زمان ومكان. كذلك تستند هذه النظرية على قبول مقترح المنافع المتبادلة بين الدول وذلك بحكم النتيجة القائلة بأن المنافع المترتبة على إقتصاديات السوق (بمعنى تعظيم دالة رفاهية المشاركين في الحياة الاقتصادية) تنطبق على الأفراد والدول على حد سواء. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن البناء النظري للتقليدية الحديثة قد استند على الأفكار الأساسية التي قال بها آدم سميث، الذي لاحظ فيها أن الدوافع الاقتصادية للأفراد تتركز حول المصلحة الذاتية، وأن السعي نحو تحقيق المصلحة الذاتية بصورة فردية وتنافسية هو مصدر القدر الأكبر من الخير العام وأن الفرد في سلوكه نحو تحقيق مصلحته "الذاتية تقوده يد خفية نحو تحقيق غاية لم تكن جزءاً من مقصده". وقد كان لهذه النظرية ممثلين في أوساط المهتمين بقضايا التنمية في أربعينات وخمسينات القرن الماضي لعل أشهرهم لورد بور وفاينر، وشولتز [4].

نظرية التنمية الاقتصادية الماركسية الحديثة: هي نظرية تستند على رفض مقترحي عالمية علم الإقتصاد ووجود المنافع المتبادلة. ويستند هذا الرفض على ملاحظة أن أهم السمات الجوهرية للعلاقات بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة، في إطار النظام الإقتصادي العالمي الذي كان سائداً، هي الاستغلال والتبادل اللامتكافئ، وأنه كنتيجة لعملية الاستغلال التي طال أمدها فقد أصبحت التركيبة السياسية والاقتصادية للدول المتخلفة مختلفة كل الاختلاف عن أي وضع هيكلي شهدته الدول المتقدمة في ماضي أيامها، ومن ثم فإنه سيكون من المستحيل على الدول المتخلفة أن تسلك في مسار تنميتها نفس الطريق الذي سلكته الدول المتقدمة مما يعني أنه سوف لن يتاح لها إحداث نهضة صناعية ناجحة تحت نظام رأسمالي. وبمعنى آخر، إذا كان مقترح أحادية علم الاقتصاد في الخطاب الماركسي يعني أن الدول المتقدمة تعكس صورة المسار الإقتصادي للدول المتخلفة، فإن النظرية الماركسية الحديثة ترفض مثل هذا المقترح. هذا وتجدر الإشارة في هذا الخصوص إلى أن هذه النظرية قد تبلورت تحت تأثير باران في كتابه الهام "الإقتصاد السياسي للنمو" [5]. وكما هو معروف، فقد تبلورت نظرية التبعية المشهورة لتفسير تطور الرأسمالية في أمريكا اللاتينية.

نظرية التنمية الاقتصادية الماركسية: هي نظرية ترفض مقترح وجود منافع متبادلة بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة (بسبب الاستغلال كما في النظرية الماركسية الحديثة) إلا أنها تقبل مقترح أحادية علم الاقتصاد (الماركسي في هذا الحالة)، التي استشفت من

ملاحظة ماركس الشهيرة القائلة بأن "الدول الصناعية الأكثر تقدماً لا تفعل شيئاً سوى رفع صورة مستقبلها هي لتلك الدول التي تعقبها على السلم الصناعي".

يهمنا ملاحظة أن التقليد العلمي الذي ساد في أوساط العلماء المهتمين بقضايا التنمية في الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين قد تأسس تحت تأثير الهجمة المنهجية التي شنتها النظرية الكينزية على علم الإقتصاد التقليدي، خصوصاً في ما يتعلق بإدارة الاقتصاديات الرأسمالية. وكما هو معروف، فقد حاجج كينز بأن علم الإقتصاد التقليدي ربما كان ملائماً للحالات التي يتمتع فيها الإقتصاد بعمالة كاملة وأنه في ظل ظروف البطالة هناك حاجة لتطوير أطر نظرية مختلفة. على أساس من هذه الملاحظة، فقد نشأ علم إقتصاديات التنمية تحت زعم أن الدول المتخلفة كمجموعة تتميز عن الدول المتقدمة كمجموعة بعدد من السمات المشتركة، ومن ثم تحتاج إلى أطر نظرية مغايرة لتلك السائدة في تحليل مشاكل الاقتصاديات المتقدمة وأن أدوات التحليل الاقتصادية التقليدية تحتاج إلى تعديلات جوهرية لكي تصبح ملائمة للتطبيق في الدول المتخلفة.

هذا ما كان من أمر الإطار التصنيفي الذي اقترحه هيرشمان. وعلى الرغم مما يمكن إثارته من تحفظات حول هذا الإطار، إلا أنه يمكننا لأغراض هذه الدراسة، قبول التصنيف الذي أفضى إليه كممثل للحالة المعرفية السائدة في مجال التنمية. ويهمنا، على وجه التحديد، التركيز في ما يلي على أسس الإسناد النظري في مجال تطور نظرية إقتصاديات التنمية. ولعله من المعروف أن معظم رواد إقتصاديات التنمية قد ركزوا على اعتبارين في مجال تميز مجموعة الدول المتخلفة عن الدول المتقدمة هما وجود بطالة مقنعة في الريف وتأخر عملية التصنيع. وقد لعب هذان الاعتباران دوراً محورياً في كل المحاولات التنظيرية التي بذلت خلال أربعينات وخمسينات القرن الماضي. وقد أُطلق على مجموعة الأفكار المحورية لاقتصاديات التنمية التي تبلورت إستناداً على هذين الاعتبارين صفة "النظرية الراقية للتنمية".

ثالثاً: بعض أطروحات النظرية الراقية للتنمية

تبلور خلال أربعينات القرن الماضي إتفاق في أوساط المهتمين بالتنمية آنذاك أن التصنيع سيحتل مكانة هامة في أي سياسة إنمائية نشطة، وأن بناء هياكل صناعية في الدول المتخلفة سوف لن يتأتى عن طريق عمل آليات السوق التنافسية بالطريقة التقليدية، وإنما سيتطلب بذل جهود واعية ومكثفة عُبر عنها بعدد من الإطروحات الشهيرة: أطروحة "الدفعة القوية" (روزنستين – رودان، (1943))، أطروحة "الجهد الأدنى الحرج" (لبنستاين، (1937))، أطروحة "النمو غير المتوازن" (هيرشمان، (1958))، و" إستراتيجية إحلال الواردات" (بريبيش، (1950))، وأطروحة "الحلقة المفرغة للفقر" (نيركوسة، (1953))[6].

وعلى هذا الأساس، ركزت حزم سياسات التنمية في ذلك الوقت على الاستثمار في التصنيع، وحماية الصناعات الوليدة، والتراكم السريع لرأس المال، وإستغلال مخزون فائض العمالة في القطاعات الريفية، وإحداث التنمية من خلال التخطيط وتفعيل دور الدولة في النشاط الإقتصادي وتقديم خدمات التعليم والرعاية الصحية للأفراد بأقل التكاليف.

إستند نقاش كل هذه المفاهيم على حجج نظرية هدفت إلى استحداث تبريرات للحماية والتخطيط والبرمجة، وانطوى النقاش صراحة أو ضمناً، على رفض لمقترح أحادية وعالمية علم الإقتصاد، كما انطوى أيضاً على افتراض وجود موارد حقيقية يمكن استنفارها محلياً لتمويل عملية التصنيع، وتمثل أحد أهم هذه الموارد في وجود فائض للعمال في القطاع الريفي للدول النامية.

على مستوى التفاصيل النظرية، ركّز أشهر رواد النظرية الراقية للتنمية على ظاهرة "البطالة المقنعة في الريف" على أنها إحدى السمات المميزة للتخلف[7]. واستند معظم الرواد في تطوير أطرهم النظرية ومقترحاتهم العملية على هذه السمة، للقول برفض التحليل الإقتصادي المتعارف عليه (بمعنى النظرية الاقتصادية التقليدية الحديثة التي سادت منذ أواخر القرن التاسع عشر). هذا وقد تتوج هذا الاتجاه في مقالة لويس (1954) الشهيرة حول "التنمية الاقتصادية في ظل عرض غير محدود للعمل". ويهمنا في هذا المجال إبراز أهم ما جاء في هذه المقالة من الناحية المنهجية المتعلقة بأحادية علم الاقتصاد التقليدي الحديث.

في مقدمة مقالته لاحظ لويس أنه يكتب انطلاقا من الأعراف التقليدية، بافتراضاتها الأساسية (مثال وجود عرض غير محدود من العمل لقاء أجر الكفاف) وأسئلتها المحورية (مثال كيف سيتسنى للإنتاج أن ينمو مع الزمن؟) ولاحظ أيضاً أن الكتاب التقليديين قد وجدوا الإجابة على أسئلتهم بإثبات أن الإنتاج ينمو عن طريق تراكم رأس المال، وأن تفسير ذلك يكمن في تحليل عملية توزيع الدخل بين العناصر المختلفة التي تدخل في عملية الإنتاج. على هذا الأساس، فقد نجح التحليل التقليدي في التحديد الآني للنمو والتوزيع، بينما لم تلعب الأسعار النسبية إلا دوراً ثانوياً في الإطار التحليلي.

وكما هو معروف، فقد طور لويس نظرية متكاملة لتنمية الاقتصاديات المتخلفة إستنادا على افتراض وجود بطالة مقنعة في الريف. وقد اشتهرت هذه النظرية في ما بعد باسم "نموذج الاقتصاد الثنائي" وهو النموذج الذي تعرض للإضافة والتعديل بواسطة عدد كبير من الاقتصاديين. وقد أُشيد بالجهد النظري الذي بذله لويس في هذا المجال بملاحظة "أن لويس قد استطاع، بطريقة أقرب إلى الإعجاز، أن يستخلص من التحليل الذي كتب عن البطالة المقنعة مجموعة متكاملة من قوانين الحركة للدول المتخلفة".

تمت صياغة المسألة المحورية لنظرية التنمية الاقتصادية على أنها تتمثل في "فهم العملية التي من خلالها يتمكن مجتمع كان يدخر ويستثمر 4 أو 5 في المائة أو أقل من دخله القومي من تحويل نفسه إلى اقتصاد تكون مدخراته الاختيارية حوالي 12 أو 15 في المائة أو أكثر من دخله القومي. وتمثل هذه الاعتبارات المسألة المحورية، لأن الحقيقة المحورية للتنمية الاقتصادية تتمثل في التراكم المتسارع لرأس المال (بما في ذلك المعرفة والمهارات). ولا يمكننا تفسير أي ثورة صناعية إلا بعد أن نفسير سبب زيادة الادخار كنسبة من الدخل القومي".

ويهمنا في هذا المقام، ملاحظة أن لويس قد قام بصياغة المسألة المحورية لنظرية التنمية الاقتصادية على أنها تتمثل في "فهم العملية التي من خلالها يتمكن مجتمع كان يدخر ويستثمر 4

أو 5 في المائة أو أقل من دخله القومي من تحويل نفسه إلى اقتصاد تكون مدخراته الاختيارية حوالي 12 أو 15 في المائة أو أكثر من دخله القومي. وتمثل هذه الاعتبارات المسألة المحورية، لأن الحقيقة المحورية للتنمية الاقتصادية تتمثل في التراكم المتسارع لرأس المال (بما في ذلك المعرفة والمهارات). ولا يمكننا تفسير أي ثورة صناعية إلا بعد نفسير لماذا ازداد الادخار كنسبة من الدخل القومي".

إستنادا على تحليله للاقتصاديات الثنائية، يخلص لويس إلى ملاحظة أن نموذجه يُمَكّننا من الإجابة على التساؤل حول لماذا تدخر الدول النامية هذا القدر الضئيل من دخولها القومية. ويجيب أن السبب الأساسي في ذلك يكمن في أن هذه الدول تتميز بقطاع رأسمالي صغير للغاية (مع ملاحظة أن القطاع الرأسمالي لا يقصد به فقط القطاع الخاص وإنما يشمل أيضاً قطاع رأسمالية الدولة). ويفسر لويس ذلك بقولـه أنه إذا ما كان لهذه الدول قطاعاً رأسمالياً كبيراً فإن الأرباح ستكون كبيرة نسبياً ومن ثم فإن الادخار سيكون كبيراً نسبياً أيضاً. ويلاحظ في هذا الخصوص، أن قطاع رأسمالية الدولة يمكنه أن يساعد في تراكم نسبة أعلى من رأس المال مقارنة بالقطاع الخاص، وذلك بسبب إمكانية فرضه لضرائب على القطاع التقليدي بالإضافة إلى ما يتم ادخاره بواسطة القطاع الخاص الرأسمالي.

هذا باقتضاب شديد ما كان من أمر نموذج الاقتصاديات الثنائية كممثل لإطروحات النظرية الراقية للتنمية [8]. وبغض النظر عما تعرض لـه تحليل لويس من نقد وتعديل، يتضح لنا من هذا الاستعراض السريع والمكثف أن لويس قد رفض صراحة مقترح أحادية وعالمية علم الإقتصاد ليس فقط في ثوبه التقليدي الحديث وإنما أيضاً في ردائه الكينزي، وأنه قد قام ببناء إطار مغاير ومستحدث لتحليل المشكلة المحورية للتنمية الاقتصادية، وأنه قد توصل إلى نتائج نظرية متفردة أدت في نهاية المطاف إلى تطوير مقترحات لسياسات تنموية متفردة أيضاً. وعلى الرغم من أنه ليس من أغراضنا التوسع في استعراض العديد من نتائج هذا التحليل، إلا أنه يجدر بنا ملاحظة أن نظرية الاقتصاديات الثنائية تنطوي على مقترح أساسي يركز على الأهمية البالغة التي يلعبها التصنيع في إحداث التحولات الهيكلية في الاقتصاديات المتخلفة، فالقطاع الرأسمالي الذي يستخدم رأس المال المنتج قد قصد به أصلاً قطاع الصناعات التحويلية.

رابعـاً: سجل التنمية والنظرية الراقية للتنمية

هناك اتفاق عام على أن الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وحتى عام 1973 قد كانت العهد الذهبي للنمو الإقتصادي، وأن العديد من الدول النامية قد شهدت معدلات للنمو الإقتصادي لم يسبق لها مثيل في تاريخ العالم. هذا وتوضح قاعدة معلومات البنك الدولي أن هناك ما لا يقل عن 42 قطراً، من عينة ضمت 50 قطراً ذات نمو موجب، قد سجلت معدلات لنمو دخل الفرد فاقت 2.5 في المائة في السنة خلال الفترة 1960 – 1973، الأمر الذي يعني أن دخل الفرد كان سيتضاعف فيها كل 28 سنة أو أقل. ولم يكن هناك سوى عشر دول فقط، من بين الدول النامية التي توفرت لها المعلومات، التي لم تسجل نمواً في دخل الفرد. إشتملت هذه الدول على النيجر والسودان وتشاد وبنجلاديش والصومال ورواندا وهايتي والسنغال ومدغشقر والنيبال. كما اشتملت عينة الدول سريعة النمو خلال هذه الفترة على كل من سلطنة عُمان (التي بلغ المتوسط السنوي المعدل نمو دخل الفرد فيها 10.52 في

المائة خلال الفترة 1960 – 1973 وجاء ترتيبها الأول بين الدول النامية) وموريتانيا (بمعدل نمو بلغ حوالي 2.85 في المائة وكان ترتيبها 33)، ومصر (2.64 في المائة بترتيب 38) والعراق (2.6 في المائة بترتيب 41).

هناك اتفاق عام على أن الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وحتى عام 1973 قد كانت العهد الذهبي للنمو الاقتصادي، وأن العديد من الدول النامية قد شهدت معدلات نمو إقتصادي لم يسبق لها مثيل في تاريخ العالم. ويلاحظ في هذا الصدد، أن معظم الدول النامية التي سجلت معدلات مرتفعة للنمو قد اتبعت "إستراتيجية إحلال الواردات" وأنه على عكس الحكمة الشائعة فإن مثل هذا النمو لم يترتب عليه مظاهر لعدم الكفاءة على مستوى الاقتصاد، بل على العكس من ذلك تماماً، حيث كان الأداء، محكوماً عليه بالإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج، التي تعكس أثر التقدم التقني، في عدد من دول أمريكا اللاتينية ودول الشرق الأوسط أداءً متميزاً نسبياً

ويلاحظ في هذا الصدد أن معظم الدول النامية التي سجلت معدلات نمو مرتفعة قد اتبعت "إستراتيجية إحلال الواردات" وأنه على عكس الحكمة الشائعة فإن مثل هذا النمو لم يترتب عليه مظاهر لعدم الكفاءة على مستوى الإقتصاد، بل على العكس من ذلك تماماً، حيث كان الأداء محكوماً عليه بالإنتاجية الاجمالية لعوامل الإنتاج، والتي تعكس أثر التقدم التقني، في عدد من دول أمريكا اللاتينية ودول الشرق الأوسط أداءً متميزاً نسبياً[9]. هذا ويرصد الجدول رقم (2) النتائج التي تمّ التوصل إليها في هذا المجال مجمعة حسب أقاليم العالم النامي. ويلاحظ من الجدول أن معدل نمو التقدم التقني خلال فترة العهد الذهبي للنمو الإقتصادي لكل من أقاليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2.3 في المائة) وإقليم أمريكا اللاتينية (1.8 في المائة) قد فاق معدل التقدم التقني في إقليم شرق أسيا (1.3 في المائة). وعلى مستوى التفاصيل توضح النتائج أنه في ما عدا الأردن (التي سجلت معدلاً سالباً لنمو التقدم التقني بلغ 0.9 في المائة)، تمكنت كل من المغرب (3.5 في المائة)، وتونس (2.3 في المائة)، ومصر (1.8 في المائة)، والجزائر (1.6 في المائة) من تحقيق معدلات مرتفعة نسبياً.

حلت كارثة النمو الإقتصادي بمعظم دول العالم النامي بعد عام 1973، وخلال الفترة 1973-1984 يوضح الجدول رقم (2) إنهيار معدل نمو الدخل للعامل في كل من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأمريكا اللاتينية (إلى 0.5 و 0.4 في المائة على التوالي) وأفريقيا جنوب الصحراء ليصبح سالباً، ولم يسلم من هذا الانهيار سوى أقاليم آسيا. كذلك انهارت كفاءة أداء الإقتصاد في الأقاليم التي انهار فيها النمو الإقتصادي، حيث أصبح معدل نمو التقدم التقني سالباً. ويلاحظ رودريك (1999: 75) أن هذا الانهيار لم يكن نتيجة استنفاذ إستراتيجية إحلال الواردات لطاقتها وأن التوقيت المشترك يشير إلى مسؤولية الاضطراب الاقتصادي الذي اجتاح العالم في أعقاب عام 1973 في التسبب بهذا الانهيار. واشتملت أسباب الاضطراب الاقتصادي على التخلي عن نظام بريتون – وودز لأسعار الصرف الثابتة؛ وصدمتي أسعار النفط؛ ودورات إرتفاع وانهيار أسعار السلع الأولية، بالإضافة إلى صدمة سعر الفائدة في بداية عام 1980 التي ترتبت على السياسات النقدية

جدول رقم (2): الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج (معدل نمو التقدم التقني)
في أقاليم العالم النامي (1960-1994) (نسبة مئوية)

الأقاليم (عدد الدول)	شرق أسيا (8)	أمريكا اللاتينية (22)	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (9)	جنوب آسيا (5)	أفريقيا جنوب الصحراء (21)
1973-1960:					
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للعامل	4.2	3.4	4.7	1.8	1.9
معدل نمو التقدم التقني	1.3	1.8	2.3	0.1	0.3
1984-1973:					
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للعامل	4.0	0.4	0.5	2.5	- 0.6
معدل نمو التقدم التقني	0.5	- 1.1	- 2.2	1.2	- 2.0
1994-1984:					
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للعامل	4.4	0.1	- 1.1	2.7	- 0.6
معدل نمو التقدم التقني	1.6	-0.4	- 1.5	1.5	- 0.4

المصدر: رودريك (1999: 72، جدول رقم 4.2)

المتشددة التي مارسها بول فولكر رئيس مجلس الاحتياطي الأمريكي".

باستخدام المعلومات المتوفرة في قاعدة بيانات البنك الدولي يمكن عقد مقارنات متعلقة بمؤشرات التنمية (كمعدل وفيات الرضع والعمر المتوقع عند الولادة، ومستوى التغذية) ومدى ترابطها بمتوسط دخل الفرد ومن ثم استكشاف تفاوت الأداء التنموي بين الدول. وقد استشف من عدم ترابط هذه المؤشرات ومتوسط دخل الفرد بعض أوجه القصور التي عانت منها النظرية الراقية للتنمية، كما تم تطويرها في أربعينات وخمسينات القرن الماضي. ويلاحظ في هذا الخصوص أن القصور الحقيقي لنظرية التنمية لم يكن في اختيارها للوسائل اللازمة لتحقيق هدف النمو الإقتصادي (كتراكم رأس المال والتصنيع واستنفار فائض العمال في القطاع الريفي والتخطيط والدول النشطة اقتصاديا) وإنما تمثل في الإدراك غير الكافي بأن النمو الإقتصادي ليس إلا وسيلة واحدة من بين الوسائل المختلفة لتحقيق أهداف كبرى. فعلى سبيل المثال تمت ملاحظة أن العمر المتوقع عند الولادة في عام 1970 قد كان 63 سنة للصين (بمتوسط دخل 290 دولار) و 65 سنة للمكسيك (بمتوسط دخل 2090 دولار) و 65 سنة لكوريا الجنوبية (بمتوسط دخل 1520 دولار) و 66 لسيريلانكا (بمتوسط دخل 270 دولار). من هذه المقارنات تّم التوصل إلى ملاحظة أنه إذا ما صممت حكومة إحدى الدول المتخلفة على زيادة مستوى رفاهية الشعب من خلال تحسين البيئة الصحية فإنها ستكون من الغباء بمكان إذا ما حاولت تحقيق ذلك بواسطة زيادة متوسط دخل الفرد عوضاً عن تحقيقه بالتدخلات الحكومية المباشرة والإصلاحات الاجتماعية كما فعلت كل من سيريلانكا والصين. والنقطة الجديرة بالتأمل في هذه الخلاصة، هي ملاحظة أن النمو الإقتصادي ليس هدفاً في حد ذاته وإنما هو وسيلة لتحقيق أهداف أخرى، وكذلك ملاحظة

أن النمو الإقتصادي، في حقيقة الأمر، لا يمثل وسيلة فعالة لتحقيق أهداف تنموية حيوية.

خامساً: إنتعاش النظرية التقليدية الحديثة للتنمية

تعرضت نظرية التنمية الاقتصادية، بمعنى تراكم المساهمات النظرية التي طورت خلال عقدي الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين، للنقد المكثف ليس من جانب بنائها النظري فحسب ولكن من جانب النتائج التطبيقية التي ترتبت على السياسات والإستراتيجيات التنموية التي توصل إليها التحليل. وكما سبق وأن أشرنا، فقد اتفق علماء التنمية الأوائل، على اختلاف البنى النظرية التي شيدوها، على أن التنمية تعني إحداث تحولات هيكلية يعتد بها في إقتصاديات الدول المتخلفة، وأن تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الإقتصادي في هذه الدول سوف لن يتأتى إلا عن طريق التشييد القصدي والمخطط لهياكل صناعية متطورة. وعلى هذا الأساس، فلعله ليس بمستغرب أن تتعرض نظرية التنمية الاقتصادية، من وجهة النظر التطبيقية، إلى الهجوم من مدخلي التصنيع والتخطيط، وذلك استنادا على الشواهد التجريبية لمسار النمو في عدد من الدول المتخلفة خصوصاً دول أمريكا اللاتينية[10].

وقد ازدادت حدة النقد الذي وجه للنموذج الأساسي لاقتصاديات التنمية مع الزمن إبتداءاً من أوائل ستينات القرن العشرين، والذي ارتكز على عدد من النتائج التطبيقية التي قارنت بين سجل النمو الإقتصادي المتدني لعدد من الدول التي اتبعت سياسات التصنيع لإحلال الواردات تحت مظلة التخطيط والحماية (كالهند والصين)، وسجل النمو الإقتصادي المرتفع للدول التي اتبعت سياسات إقتصادية تحريرية إستهدفت تحقيق مصفوفة للأسعار التنافسية بغرض تحفيز المنتجين للإنتاج للسوق العالمي (كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونج كونج).

وكما هو معروف، فقد تعرضت معظم الدول النامية بعد منتصف سبعينات القرن الماضي لأزمة اقتصادية شديدة الوطأة تسبب فيها تدهور البيئة الاقتصادية العالمية (كالتدهور السريع والعميق في شروط التبادل التجاري، وارتفاع أسعار الفائدة العالمية) وتدهور البيئة الطبيعية في بعض الدول بالإضافة إلى تدهور الأوضاع السياسية والأمنية الداخلية في بعض آخر من الدول. وقد استعصت الأزمة الاقتصادية هذه، والتي أظهرت نفسها في أزمة للديون هددت إستقرار النظام النقدي العالمي في بداياتها، على الحلول التقليدية التي كان يشرف على تنفيذها صندوق النقد الدولي من خلال ما يعرف ببرنامج التثبيت المالي والاستقرار الإقتصادي.

وكما هو معروف أيضاً، فإنه يمكن تفسير برامج التركيز المالي على أنها تنطوي على تجسيد للنظرية التقليدية الحديثة لإدارة الاقتصاديات (نامية ومتقدمة: بحكم عالمية تطبيق النظرية) في المدى القصير. ولقد أصبح من المعروف أن الإجراءات التي تتبع لتحقيق التثبيت الإقتصادي الكُلي عادة ما تهدف إلى استعادة التوازن الاقتصادي، بمعنى توافق مستوى وتركيبة الطلب الإجمالي مع إجمالي الإنتاج المحلي ومع التدفقات العادية للموارد الخارجية. وكما هو معروف أيضاً، فإن هذه البرامج تمثل قراءة مباشرة لمضامين السياسات المستقاة من نموذج كُلي للاقتصاد تشكل فيه المعادلة التعريفية للناتج القومي الإجمالي أحد المحاور الرئيسية ويستنبط منها مقترح تطابق التوازن الداخلي مع التوازن الخارجي. وبالطبع

فهذا مقترح صحيح بحكم التعريف، إذ كلما كان الطلب الإجمالي (مجموع الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي) أكبر من الناتج القومي (العجز الداخلي) كلما أنعكس ذلك بالتطابق في أن تكون الواردات أكبر من الصادرات (العجز في ميزان المدفوعات). وعلى أساس من عدد من الافتراضات السلوكية المتعلقة بمحددات دوال الاستهلاك (الدخل وسعر الفائدة) والاستثمار (سعر الفائدة) والإنفاق الحكومي والصادرات (سعر الصرف) والواردات (سعر الصرف) يتم استهداف سعر الصرف كأهم سياسة لخفض العجز في ميدان المدفوعات من ناحية واستهداف تقليص الامتصاص مباشرة عن طريق خفض الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي من ناحية أخرى، وذلك بافتراض أن الناتج القومي سيظل ثابتاً في المدى القصير.

لاستكمال بناء النموذج التقليدي الحديث الكُلي عادة ما يضاف إلى النموذج أعلاه (الذي يمثل التوازن في سوق السلع والخدمات) معادلة توازنية تلخص التوازن في سوق النقود، التي عادة ما تكون في شكل النظرية الكمية للنقود التي يستخلص منها سياسة الحد من التوسع الائتماني، خصوصاً المتعلق باقتراض الحكومة والقطاع العام من النظام المصرفي. كذلك يضاف إلى النموذج معادلة تعريفية تربط بين العجز في ميزان المدفوعات والاحتياطات الخارجية ومعادلة تعريفية أخرى للعجز في الميزانية.

وبتعقد الأزمة المالية والاقتصادية للدول النامية في نهاية السبعينات، رأى البنك الدولي، بوصفه أحد حراس النظام الإقتصادي العالمي السائد، أنه قد أصبح لزاما عليه التدخل المباشر في إدارة إقتصاديات هذه الدول بالتعاون والتكامل مع ما يقوم به صندوق النقد الدولي. وجاء تدخل البنك الدولي عن طريق ما يعرف ببرامج التكيف الهيكلي (أو برامج الإصلاحات الهيكلية). ودون الدخول في تفاصيل دقيقة لمحتوى سياسات هذه البرامج، فإنه يهمنا ملاحظة أنها تشتمل على مجموعة سياسات التثبيت من الناحية التجميعية ومجموعة أخرى من السياسات التي تعنى بتحرير أسرع

مع هيمنة كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على عملية صياغة السياسات التنموية استناداً على القواعد الأساسية للنظرية الاقتصادية التقليدية الحديثة، فقد تلخصت النظرة إلى قضايا التنمية المعقدة في ملاحظة أن تفاوت الأداء التنموي للدول النامية لا يكمن في التفاوت في الظروف الابتدائية وإنما في التفاوت في السياسات المتبعة، وأن السبب في فقر دولة ما لا يكمن في "الحلقة المفرغة للفقر" وإنما في "فقر السياسات". ومن ثم فإن اهتمام صناع القرار لا بد وأن يركز على الأسواق والأسعار والحوافز.

وأعمق للأسواق المحلية للسلع والخدمات (بزيادة أسعار السلع والخدمات في اتجاه الأسعار العالمية بوصف الأخيرة تمثل الأسعار التنافسية)، وبتقليص دور الدولة وزيادة دور القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي، وبتعديل التركيبية المؤسسية والتشريعية للاقتصاد لتتوافق مع متطلبات عمل آليات السوق. ويزعم البنك الدولي أن هذه البرامج تهدف إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية في الإقتصاد، ومن ثم فإنها تستهدف زيادة النمو الإقتصادي عن طريق التوجه الإقتصادي نحو الخارج. وقد عرفت حزمة السياسات الاقتصادية لبرامج التكيف الهيكلي "بوفاق واشنطن".[11]

ومع هيمنة كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على عملية صياغة السياسات التنموية في العالم ظهر الجيل الثاني من إقتصادي التنمية (1970 – إلى الحاضر) الذي تميز بقدر كبير من الواقعية المستندة على القواعد الأساسية للنظرية الاقتصادية التقليدية الحديثة. وتلخصت النظرة إلى قضايا التنمية المعقدة في ملاحظة أن تفاوت الأداء التنموي للدول النامية لا يكمن في التفاوت في الظروف الابتدائية وإنما في التفاوت في السياسات المتبعة، وأن السبب في فقر دولة ما لا يكمن في "الحلقة المفرغة للفقر" وإنما في "فقر السياسات"، ومن ثم فإن اهتمام صناع القرار لا بد وأن يركز على الأسواق والأسعار والحوافز.

وعلى عكس ما قال به الجيل الأول من أن "إقتصاديات التنمية" تمثل علماً فرعياً خاصاً من علم الإقتصاد، قال معظم أفراد الجيل الثاني بعالمية النظرية الاقتصادية التقليدية الحديثة الأمر الذي يعنى أن دراسة قضايا التنمية تصبح فرعاً من "الإقتصاد التطبيقي" للنظرية التقليدية الحديثة ولا تحتاج لعلم فرعي خاص بها. وعلى عكس منهجية الجيل الأول التي ركزت على النماذج الاقتصادية الكُلية لعملية التنمية، فقد ركزت منهجية الجيل الثاني، وفي اتساق مع هيكل النظرية الاقتصادية التقليدية الحديثة، على الدراسات التطبيقية على المستوى الجزئي لوحدات الإنتاج والأفراد المستهلكين. كذلك حدث تحول واضح من التفكير حول "عملية التنمية" إلى تناول مظاهر محددة لظاهرة التخلف باستخدام نماذج رياضية وقياسية أكثر حبكاً ودقة إعتمادا على زيادة وفرة المعلومات المقطعية على مستوى الأفراد والوحدات الإنتاجية.

في إطار منهجية البحث التقليدية الحديثة، طور بعض أفراد الجيل الثاني فهما أكثر تقدماً لأنواع جديدة من إخفاقات نظام الأسواق، التي اشتملت على وجود ظواهر "المعلومات غير التامة والمكلفة"، و "الأسواق غير الكاملة" و "تكاليف التبادل" و "انعدام الأسواق المستقبلية لعدد من السلع والخدمات". تؤدي كل هذه الظواهر في نظام الأسواق إلى توسع مدى "إخفاق آلية السوق" ليتعدى حالات "السلع العامة" و "التأثيرات الخارجية" التي كانت تتطلب تدخلاً إنتقائيا بواسطة الدولة. على هذا الأساس أصبحت قضايا تشوه وعدم كمال المعلومات وارتفاع المخاطر أكثر أهمية في تحليل التنمية، ووفرت تبريراً لدور أكبر للدولة لتصحيح التشوهات المترتبة على هذه المظاهر[12].

في إطار منهجية البحث التقليدية الحديثة، طور بعضٍ أفراد الجيل الثاني فهما أكثر تقدماً لأنواع جديدة من إخفاقات نظام الأسواق التي اشتملت على وجود ظواهر "المعلومات غير التامة والمكلفة"، و "الأسواق غير الكاملة" و "تكاليف التبادل" و "انعدام الأسواق المستقبلية لعدد من السلع والخدمات". كلها ظواهر تؤدي إلى توسع مدى "إخفاق آلية السوق" ليتعدى حالات "السلع العامة" و "التأثيراتٍ الخارجية" التي كانت تتطلب تدخلاً إنتقائيا بواسطة الدولة. على هذا الأساس أصبحت قضايا تشوه وعدم كمال المعلومات وارتفاع المخاطر أكثرٍ أهمية في تحليل التنمية، ووفرت تبريرا لدور أكبر للدولة لتصحيح التشوهات المترتبة على هذه المظاهر.

ولعله ليس بمستغرب أنه عند إعادة اكتشاف قضايا التنمية في إطار النظرية الاقتصادية التقليدية الحديثة تمّ التركيز على

القطاع الريفي في نموذج الاقتصاديات الثنائية، وذلك من وجهة نظر رشاد سلوك المنتجين في ظل بيئتهم الإنتاجية . واشتمل التطوير النظري، والاستكشاف التطبيقي على النتائج التالية [13]:

(1) إستجابة المزارعين في الدول النامية للحوافز الاقتصادية، خصوصاً تلك المتعلقة بأسعار السوق.

(2) على الرغم من رشاد سلوكهم في ما يتعلق بالحوافز الاقتصادية، إلا أن المزارعين في الدول النامية لا يحصلون على المعلومات الكافية المتعلقة بالفرص الاقتصادية كما تفترض النظرية التقليدية الحديثة. ويتأتى عدم كمال توفر المعلومات إما بسبب من طبيعة سلوك المزارعين وإما عن طريق المؤسسات التي يعملون في إطارها. ولأن المعلومات مكلفة، ولصعوبة الحصول عليها، فإنه يمكن مشاهدة سلوك مغاير لذلك الذي يترتب على حالة توفر المعلومات. بالإضافة إلى ذلك فإن السلوك يتأثر بتوفر المعلومات بطريقة غيرمتكافئة لدى الأطراف في عملية التبادل.

(3) تتميز الدول النامية بغياب عدد من الأسواق أو بوجود أسواق هشة، مما يعني فشل آلية السوق في تخصيص الموارد، ويوجب ذلك تدخل الدولة في عملية تخصيص الموارد.

(4) تمّ الاعتراف بأن المؤسسات التقليدية التي تسود في القطاعات الريفية في الدول النامية ، التي سبق وأن وُصفت على أنها غير كفوءة، تعمل بطريقة مرنة وإن لم تكن كاملة المواصفات لخفض تكاليف التبادل وتكاليف المعلومات، ومن ثم لا ينبغي التعامل معها وكأنها معطيات خارج نطاق التحليل.

(5) تمّ تفسيروجود وعمل المؤسسات التقليدية التي تسود في القطاعات الريفية في الدول النامية من جانب كفاءتها كمؤسسات قادرة على التعامل مع مختلف المخاطر التي تواجه المزارعين، خصوصاً في غياب أسواق التأمين في هذه القطاعات والأسواق الأخرى التي تمكن من التعامل مع المخاطر. وتتصف هذه المؤسسات التقليدية بالكفاءة الاقتصادية مقارنةً بالترتيبات الأخرى التي يتطلبها عمل آلية السوق في الدول المتقدمة .

(6) على الرغم من رشاد سلوك المزارعين ومن كفاءة ومرونة المؤسسات التقليدية في التعامل مع ندرة المعلومات والمخاطر ومن ثم عنايتها بتكلفة المبادلات، إلا أن ذلك لا يعني أن اقتصاد الدول النامية يتمتع بخاصية أمثلية باريتو. ويعني غياب هذه الخاصية توفر مجال لتدخل الدولة في عمل آلية الأسواق في الدول النامية من خلال سياسات الضرائب والإعانات غير التشويهية.

(7) إستناداً على (6) أعلاه تمّ الاعتراف بدور للدولة في إحداث التنمية، ولكن من وجهة نظر إحداث تحسن في تخصيص الموارد لتحقيق أمثلية باريتو، إذا ما توفرت لها المعلومات الكافية حول هيكل الاقتصاد، وإذا ما توفرت لصناع القرار نفس المعلومات التي تتوفر للقطاع الخاص، وإذا ما توفرت الحوافز لصناع القرار لتوجيه السياسات لإحداث التحسن المبتغى في تخصيص الموارد عوضاً عن توجيهها لتحسين حالة توزيع الدخل ، على سبيل المثال.

سادساً: التعريف العريض للتنمية

أدّت إعادة اكتشاف القضايا الرئيسية لاقتصاديات التنمية في إطار النظرية

التقليدية الحديثة ، إلى تطوير فهم عريض لعملية التنمية. وفي هذا الصدد يعد أمارتيا سن، الحائز على جائزة نوبل للعلوم الاقتصادية لعام 1998، من أهم المنتقدين لنظرية الرفاه الإجتماعي التقليدية الحديثة التي ترى أن الرفاه يعتمد على المنفعة المترتبة على إستهلاك السلع والخدمات. ولم تقف مساهماته في هذا المجال عند نقد أساسيات نظرية الرفاه فحسب بل هدفت إلى إيجاد بديل فلسفي مقنع. ويعتبر كتابه "التنمية صنو الحرية" تلخيصاً مكثفاً لأهم هذه المساهمات في تطبيقها على قضايا التنمية. تتلخص الفكرة المحورية لمساهمات سن في أنه "يمكن النظر إلى التنمية على أنها عملية لتوسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر". ويتجاوز مثل هذا المنظور الذي يركز على حريات الإنسان مع المقاربات الضيقة للتنمية كتلك التي تعتبر التنمية على أنها نمو الناتج القومي الإجمالي، أو أنها زيادة متوسط دخل الفرد، أو أنها التصنيع أو التقدم التقني أو التحديث الإجتماعي. وعلى الرغم من أن بعض هذه المقاربات تمثل وسائل لتوسيع حريات البشر، إلا أن الحريات تعتمد على محددات أخرى كالترتيبات الاجتماعية لتوفير خدمات الصحة والتعليم، والحقوق السياسية والمدنية التي تهيئ الفرص للمشاركة في الجدل حول القضايا العامة ومساءلة أولى الأمر.

فإذا ما كان توسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس هي ما تُعنى به عملية التنمية، فإن هناك ما يبرر التركيز على هذه الغاية النهائية عوضاً عن الاهتمام ببعض الوسائل التي تخدمها كمتوسط دخل الفرد أو التصنيع أو التحديث. وفي مثل هذا المنظور، تتطلب التنمية القضاء على أهم مصادر عدم الحرية: كالفقر، وانعدام الفرص الاقتصادية والحرمان الاجتماعي، وإهمال الخدمات العامة ومظاهر القمع بواسطة أجهزة الدول.

تتأتى الأهمية المحورية للحرية في عملية التنمية من مصدرين: الأول يُعنى بتقييم أداء السجل التنموي، بمعنى أن التقدم الذي يتم إحرازه من خلال العملية التنموية لا بد وأن يتم تقييمه بالنظر إلى ما إذا كانت الحريات التي يتمتع بها الناس قد تم تعضيدها وتوسعيها. والمصدر الثاني يُعنى بكفاءة الأداء التنموي بمعنى أن كل تقدم يحرز في مجال التنمية لا بد وأن يكون مرتكزاً على التفاعل الحر بواسطة البشر واشتراكهم في إحراز التقدم المعني كشركاء، وليس كأطراف مستقبلة لنتائج البرامج التنموية التي تطبق عليهم بواسطة طرف آخر.

"يمكن اعتبار النظر إلى التنمية على أنها عملية لتوسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر" من أهم التطورات النظرية الحديثة في الفكر التنموي. ويتجاوز مثل هذا المنظور الذي يركز على حريات الإنسان المقاربات الضيقة للتنمية، كتلك التي تعتبر التنمية على أنها نمو الناتج القومي الإجمالي، أو أنها ازدياد متوسط دخل الفرد، أو التصنيع أو التقدم التقني أو التحديث الإجتماعي. وعلى الرغم من أن بعض هذه المقاربات تمثل وسائل لتوسيع حريات البشر، إلا أن الحريات تعتمد على محددات أخرى كالترتيبات الاجتماعية لتوفير خدمات الصحة والتعليم، والحقوق السياسية والمدنية التي تهيئ الفرص للمشاركة في الجدل حول القضايا العامة ومساءلة أولى الأمر.

ويلاحظ في هذا الصدد أن فائدة الثروة تكمن في أنها تمكننا من القيام بعدد من الأفعال ومن ثم تحقيق عدد من الحريات. إلا أن هذه العلاقة

ليست إستقصائية، بمعنى أن هناك مؤثرات أخرى في حياة الأفراد، كما وأنها ليست منتظمة، بمعنى أن وقع الثروة يتباين مع المؤثرات الأخرى. ومن ثم فإن الإطار المفاهيمي الملائم للتنمية لابد وأن يتعدى عملية تراكم الثروة لينظر إلى أبعاد حياتية أخرى تهم الناس ويثمنونها الناس.

ينطوي مفهوم الحرية، في الوقت نفسه، على "العمليات" التي تسمح بحرية اتخاذ القرار وفعل الأشياء وعلى "الفرص الواقعية" التي تتوفر للناس، كل حسب ظروفه الشخصية والاجتماعية. وينشأ "عدم الحرية" عن طريق عدم كفاية العمليات (على سبيل المثال الإخلال بفرص الانتخاب الحر والتصويت) أو من خلال عدم كفاية الفرص التي يتوفر عليها الأفراد لتحقيق ما يودون تحقيقه حتى ولو كان على مستوى الاحتياجات الأساسية (بما في ذلك الفرص الأولية كالمقدرة على تفادي الوفاة المبكرة أو عدم التعرض للجوع القسري).

بالنظر إلى التنمية "كعملية لتوسيع حريات البشر" ينصب الاهتمام على توسيع "إستطاعة"، أو "مقدرة"، الناس ليحيوا حياة يثمنونها، أو يرغبون في تحقيقها، أو حياة لديهم من الأسباب ما يدعوهم لتثمينها. ويلعب مفهوم "الاستطاعة" دوراً محورياً في التحليل كبديل لمفهوم الدخل في تعريف رفاه الناس وما يسعون إلى تحقيقه وفي تقييم الأداء التنموي عموماً. ويلاحظ في خصوص إستخدام "الاستطاعة" لتقييم الأداء التنموي أنه لم يقصد به وجود معيار وحيد ومحدد لمقارنة وترتيب التجارب التنموية المختلفة. ففي ظل تباين مكونات الحرية، وفي ظل الحاجة للأخذ بعين الاعتبار تفاوت الحريات الشخصية للأفراد، فإنه لا مناص من وجود إتجاهات متضاربة في تجارب التنمية تحول دون التوصل إلى ترتيب كامل لمختلف هذه التجارب. وعلى هذا الأساس، فإن النظر إلى التنمية على أنها عملية لتوسيع حريات البشر يرمي إلى إيلاء مختلف جوانب عملية التنمية الاهتمام الذي يليق بكل منها.

تعتبر عملية توسيع حريات البشر الغاية الأساسية للتنمية والوسيلة الرئيسية في تحقيق التنمية المرغوبة. ويمكن فهم "الغاية الأساسية" على أنه الدور البنائي (الإنشائي) للحرية في عملية التنمية، كما يمكن فهم "الوسيلة الرئيسية" على أنه الدور الأدواتي (الوسائلي) للحرية في عملية التنمية. ويُعنى الدور البنائي بأهمية الحريات الحقيقية في إثراء حياة البشر وتشتمل هذه الحريات على القدرات الأولية لتفادي مختلف أنواع الحرمان (الجوع، وسوء التغذية، واعتلال الصحة، والوفاة المبكرة) والاستمتاع بمختلف أنواع الحريات المرتبطة بالمعرفة والتعليم والمشاركة السياسية. بينما يُعنى الدور الأدواتي (الوسائلي) للحرية بالطريقة التي تساهم بها مختلف أنواع الحقوق والفرص والاستحقاقات في توسيع حريات البشر. وتكمن فاعلية الحرية كوسيلة للتنمية في حقيقة أن مختلف الحريات ترتبط ببعضها البعض، وأن الحرية في جانب تساعد كثيراً في إضطراد الأنواع الأخرى من الحرية.

وعلى الرغم من إمكانية استنباط عدد من المكونات الإنشائية للحرية، فقد تم التركيز على خمسة جوانب اعتبرت ذات علاقة بعدد من قضايا السياسات التي تتطلب اهتماما خاصاً، وتتميز هذه الحريات الوسائلية بأن كل منها يساهم في توسيع إستطاعة الفرد للعيش بحرية، كما أنها تكمل وتعضد بعضها البعض. وقد اشتملت هذه الحريات الوسائلية على ما يلي:

1. الحريات السياسية: بمعناها العريض،

بما في ذلك الحقوق المدنية، تتعلق بالفرص المتاحة للناس ليقرروا من سيحكمهم وعلى أي مبادئ، وليراقبوا وينتقدوا ويحاسبوا السلطات، وليعبروا عن آرائهم من خلال صحافة حرة، وليقرروا الانضمام لمختلف الأحزاب السياسية. وتشتمل الحريات السياسية على الاستحقاقات المتوفرة في النظم الديموقراطية بمعناها الواسع، بما في ذلك فرص السجال السياسي والمعارضة والنقد وحرية المشاركة السياسية.

تم التركيز على خمس حريات وسائلية اعتبرت ذات علاقة بعدد من قضايا السياسات التي تتطلب اهتماما خاصاً، وتتميز هذه الحريات الوسائلية بأن كلاً منها يساهم في توسيع إستطاعة الفرد للعيش بحرية، كما أنها تكمل وتعضد بعضها البعض. وقد اشتملت هذه الحريات الوسائلية على: الحريات السياسية، التسهيلات الاقتصادية، الفرص الاجتماعية، ضمانات الشفافية و الأمان الوقائي (الحمائي).

2. التسهيلات الاقتصادية: وتتعلق بالفرص المتاحة للأفراد لاستغلال الموارد الاقتصادية لأغراض الاستهلاك والإنتاج والتبادل. وتعتمد الاستحقاقات الاقتصادية للفرد على ما يملكه من موارد أو على ما هو متاح من مثل هذه الموارد لاستخدامه وعلى ظروف التبادل مثل الأسعار النسبية وعمل الأسواق. وللمدى الذي يترتب فيه على عملية التنمية زيادة ثروات الأمم، تنعكس هذه الزيادة في تعزيز مقابل للاستحقاقات الاقتصادية للسكان. ولعله من الواضح أن اعتبارات توزيع منافع التنمية تلعب دوراً محورياً في العلاقة بين الدخل القومي والثروة، من جانب، واستحقاقات الأفراد والأسر، من جانب آخر. فكيفية توزيع الزيادات في الدخل والثروة بين الأفراد والأسر يترتب عليها فروقات ذات معنوية في الحريات التي يتمتع بها الأفراد.

3. الفرص الاجتماعية: وتتعلق هذه بالترتيبات الاجتماعية في المجالات المؤثرة في الحريات الحقيقية المتاحة للأفراد ليعيشوا حياة طيبة كالترتيبات المتعلقة بالتعليم والصحة. وتستمد مثل هذه الخدمات أهميتها ليس فقط من أهميتها للحياة الخاصة للأفراد، وإنما أيضاً لتأثيرها على تفعيل مشاركتهم في النشاطات الاقتصادية والسياسية.

4. ضمانات الشفافية: وتتعلق هذه بتعزيز الثقة في التعامل بين الناس في إطار المجتمع، وهو أمر يتعلق بالحرية في التعامل بين الأفراد على أساس من ضمان الإفصاح والسلاسة. وتلعب هذه الضمانات دوراً واضحاً في الحد من الممارسات الفاسدة وعدم المسؤولية المالية والتعامل بنوايا مبطنة وغير معلنة.

5. الأمان الوقائي (الحمائي): إعترافا بأنه مهما كان من كفاءة تنظيم وعمل النظام الإقتصادي، فإن هناك بعض الناس في حالة من الانكشاف تعرضهم لقدر كبير من الحرمان والمعاناة نتيجة التغيرات الفجائية التي تؤثر سلباً على أنماط حياتهم. ويُعنى الأمان الوقائي بتوفير شبكات حماية ورعاية اجتماعية للحيلولة دون وقوع مثل هذه الشرائح في شراك الفقر المدقع، وفي بعض الأحيان الجوع والموت. ويشتمل مجال الأمان الوقائي على ترتيبات مؤسسية ثابتة

ومستمرة (كالإعانات، وبرامج الضمان الاجتماعي، والمنح الداخلية) وترتيبات انتقالية حسبما تتطلبه الظروف (كبرامج العون الطارئة في حالات المجاعة والبرامج العامة للتشغيل).

يُؤدي مفهوم التنمية "كعملية لتوسيع خيارات النشر" إلى اختلافات جذرية في طرق تقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية. ويلاحظ في هذا الصدد، أن مختلف الطرق تستند على هدف للرفاه الاجتماعي ينطوي بدوره على قيم أخلاقية، كاستناد مقاربة "المنفعة"، التي تشكل الأساس الفلسفي للنظرية التقليدية الحديثة، على تفضيلات الأفراد. ويلاحظ أيضاً أن كل هدف للرفاه الاجتماعي ينطوي على مفهوم للعدل الاجتماعي يتم من خلاله الحكم على الحالة الاجتماعية ومن ثم على رفاه الناس، وأن الحكم على الحالة الاجتماعية باستخدام أي من الطرق يعتمد على محتوى المعلومات المستخدمة في صياغة هدفها الاجتماعي.

يستند مفهوم التنمية "كعملية لتوسيع خيارات البشر" على "الحريات الحقيقية" التي يتمتع بها الناس كهدف للرفاة الاجتماعي. وقد عرف هذا البديل الجديد لتقييم الرفاة بمقاربة "الاستطاعة" بمعنى الحريات الحقيقية المتاحة للناس التي تجعل في استطاعتهم القيام بمختلف الأفعال التي من شأنها تمكينهم من تحقيق نوع الحياة التي يرغبون فيها. وتتراوح "الاستطاعة" بين تحقيق أهداف أولية وأساسية كأن يتمتع الفرد بتغذية ملائمة إلى تحقيق أهداف راقية كالمشاركة الفعالة في حياة المجتمع وكاحترام الذات. ومن ثم فإن مفهوم "الاستطاعة" يتطابق مع الحرية الحقيقية المتاحة للفرد لممارسة مختلف أساليب الحياة.

ويلاحظ أن استخدام مقاربة "الاستطاعة" في الحكم على الأحوال الاجتماعية من وجهة نظر رفاه الإنسان سيتطلب، مثله في ذلك مثل استخدام بقية المقاربات، تحديد أوزان صريحة لتقييم مختلف مكونات الحياة الطيبة: الصحة، التغذية، التعليم، الأمان والمشاركة. وكما هو الحال بالنسبة لبقية المقاربات، فإنه يلاحظ أن هناك عدد من الصعوبات التطبيقية التي تعترض قياس عدد كبير من مكونات "الاستطاعة"، الأمر الذي يحول دون صياغة مؤشر تجميعي.[14]

سابعاً: الملاحظات الختامية

لقد أدّت التطورات النظرية في الفكر الاقتصادي إلى إيضاح أن آلية الأسواق التنافسية لا تنطوي بالضرورة على خاصية الكفاءة، بمعنى الوصول إلى نقطة للتوازن الاقتصادي العام يصعب معها التدخل بواسطة السياسات لجعل أحد المشاركين أحسن حالاً من ذي قبل، دون الإضرار بمصالح الآخرين. وقد ترتّب على هذا الفهم الجديد لحقيقة آلية الأسواق أن تّم الاعتراف صراحةً بدور الدولة في مجريات الأمور الاقتصادية، خصوصاً في الدول النامية التي تتفاقم فيها مشاكل عدم اكتمال المعلومات في الأسواق وانعدام بعض الأسواق. وعلى الرغم من أن هذا الدور الجديد للدولة لا يصلح كتبرير لاتباع منهجية التخطيط الاشتراكي المركزي، إلا أنه يستدعي نوعاً من تخطيط التنمية في الدول النامية[15].

من جانب آخر، أدّى تطوير مفهوم التنمية ليُعنى بتوسيع الحريات التي يتمتع بها البشر إلى تطوير عدد من المبادرات الدولية حول المناهج التطبيقية التي يمكن استخدامها لتقييم جهود التنمية ، ولصياغة سياسات

ملائمة للتنمية، تمثل أهمها في الأهداف الدولية للتنمية التي اتفق عليها المجتمع الدولي في إطار الأمم المتحدة في سبتمبر 2000، والتي أصبحت تعرف بأهداف "الألفية للتنمية". ويلاحظ في هذا الصدد، أن هذه الأهداف تتمحور حول الإقلال من الفقر وأن هدف الإقلال من الفقر إلى نصف مستواه الحالي بحلول عام 2015 قد تمت صياغته على أساس المنهجية المهيمنة للقياس الكمي لظاهرة الفقر، بينما تمت صياغة بقية الأهداف حول التعليم والصحة والمرأة على أساس منهجية الاستطاعة.

هذا وقد ترتب على المفهوم الموسع للتنمية الوصول إلى اتفاق بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يعبر عن قناعة مجموعة الدول المانحة للمعونة على أن يتم تقديم المساعدات التنموية الميسرة على أساس ما سمي "بوثائق استراتيجية الإقلال من الفقر". تحت هذا التوجه الجديد، يتوقع أن تقوم كل دولة نامية بصياغة وثيقة لاستراتيجية الإقلال من الفقر، بحيث يتوقع أن تكون الاستراتيجيات شاملة بشكل كاف، بحيث تشمل على البرامج ذات الأولوية لمناهضة الفقر والإصلاحات المؤسسية والهيكلية المطلوبة، والسياسات الاقتصادية التجميعية المتسقة مع خدمة الأهداف التنموية المحددة في الاستراتيجية، ويكون كل ذلك في إطار مترابط متناسق.

الهوامش

(1) تصنيف الجيل الأول والجيل الثاني من إقتصادي التنمية جاء به مير (2001).

(2) انظر، على سبيل المثال، عنوان أحدث كتب رودريك (2007) الذي حمل عنوان "نظرية اقتصادية واحدة ووصفات اقتصادية متعددة".

(3) النظرية التقليدية الحديثة للتنمية " ترجمة Neoclassical Development Theory ".

(4) لورد بور هو Lord P.T. Bauer؛ وفاينر هو J.Viner؛ وشولتز هو T.W. Shultz.

(5) باران هو Paul Baran.

(6) لتفاصيل بعض هذه الأطروحات أنظر، على سبيل المثال، علي (2003).

(7) تعرف "البطالة المقنعة" على أنها تعنى إنتاجية حدية للعمال مساوية للصفر. وبالطبع فإنه تحت مثل هذا الافتراض تنهار نظرية التوزيع التقليدية الحديثة والتي تتطلب أن تتساوى الإنتاجية الحدية للعمل مع الأجر في نقطة توازن الإنتاج. وأثير السؤال حول لماذا نشاهد أجوراً موجبة في ظل البطالة المقنعة.

(8) لاستعراض حديث لعدد من أطروحات النظرية الراقية للتنمية انظر، على سبيل المثال، هيامي وجودو (2005).

(9) كما هو معروف يتم حساب الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج من معادلة النمو التعريفية لنمو الإنتاج للعامل التي تأخذ في شكلها العام ما يلي: $G(y) = G(A) + \alpha G(k)$ حيث y هي الإنتاج للعامل و k هي رصيد رأس المال للعامل و A هي التقدم التقني. بمشاهدة α و $G(y)$ و $G(k)$ يمكن حساب $G(A)$ وهي الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج.

(10) أنظر هيرشمان (1982) لمصادر الهجوم على نظرية التنمية، التي يمكن تلخيصها في الهجوم من جانب مدرسة التبعية في شكل أطروحة "تنمية التخلف" وتعضيد الهجوم من جانب المدرسة التقليدية الحديثة في شكل ملاحظة سوء تخصيص الموارد المترتبة على التخطيط.

(11) لنقد سياسات "وفاق واشنطن" على طريقة شهد شاهد من أهلها، أنظر أستجلتز (2002). ويلاحظ أن موقف إستجلتز لا يختلف كثيراً عما قال به عدد كبير من الاقتصاديين العرب. أنظر، على سبيل المثال، العيسوي (2001 و 2006)

(12) للتفاصيل أنظر، على سبيل المثال، توي (2003).

(13) لكيفية معالجات هذه القضايا من الناحية التحليلية أنظر، على سبيل المثال، باردان وأودري (1999)، وباسو (1997)، و راي (1998).

(14) يمثل مؤشر التنمية البشرية الذي طوره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار تقريره السنوي حول التنمية البشرية في العالم أحد أهم المحاولات لصياغة مؤشر تجميعي لمفهوم "الإستطاعة". وكما هو معروف تشتمل العوامل التي تدخل في هذا المؤشر على الدخل الحقيقي للفرد (إستطاعة تحقيق مستوى للمعيشة)؛ والعمر المتوقع للحياة (إستطاعة الحياة الصحية)؛ ونسب التعليم (إستطاعة المعرفة).

(15) انظر، على سبيل المثال، بروتون (2001).

المراجع العربية

العيسوي، أ.، (2006)، نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة؛ ورقة متميزة رقم (1)، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت.

العيسوي، أ.، (2001)، التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية و مؤشراتها، دار الشروق، القاهرة.

أمارتيا سن، (2004)، التنمية حرية : مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر؛ ترجمة شوقي جلال ، عالم المعرفة، الكويت.

علي عبد القادر علي، (2003)، "التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد 2؛ ص 31-71.

المراجع الإنجليزية

Bardhan, P., and C. Udry, (1999), Development Microeconomics; Oxford University Press.

Basu, K., (1997), Analytical Development Economics: The Less Developed Economy Revisited; MIT Press, London.

Bauer, P., (1957), Economic Analysis and Policy in Underdeveloped Countries; Duke University Press, Durham, N.C.

Bruton, H., (2001), On the Search of Well-Being; University of Michigan Press, Ann Arbor.

Hayami, Y., and Y. Godo, (2005), Development Economics: From the Poverty to the Wealth of Nations; (3rd edition), Oxford University Press, Oxford.

Hirschman, A., (1981), The Rise and Decline of Development Economics"; in Essays in Trespassing,, Cambridge University Press, Cambridge, UK.

Hirschman, A., (1958), The Strategy of Economic Development, Yale University Press, New Haven, Conn.

Krugman, P., (1993), "Towards a Counter-Counterrevolution in Development Theory"; Proceedings of the World Bank Annual Conference on Development Economics 1992; Washington D.C .

Lewis, W.A., (1954), "Economic Development with Unlimited Supplies of Labor"; Manchester School of Economic and Social Studies, vol. 22: 139-191.

Leibenstein, H., (1957), Economic Backwardness and Economic Growth; Wiley, New York.

Meier, G., (2001), "The Old Generation of Development Economists and the New"; in Meier and Stiglitz (2001).

Meier, G., and J. Stiglitz, (eds.), (2001), Frontiers of Development Economics: The Future in Perspective; Oxford University Press, Oxford.

Nurkse, R., (1953), Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries and Patterns of Trade and Development; Oxford University Press, Oxford.

Ray, D., (1998), Development Economics; Princeton University Press,Princeton.

Prebisch, R., (1950), The Economic Development of Latin America and Its Principal Problems; UN Economic Commission for Latin America, New York.

Rodrik, D., (2007), One Economics, Many Recipes; Princeton University Press; Princeton.

Rodrik, D., (1999), The New Global Economy and Developing Countries: Making Openness Work; Policy Essay no. 24, Overseas Development Council, Washington D.C.

Rosenstein-Rodan, P., (1943), "Problems of Industrialization of Eastern and South-Eastern Europe"; Economic Journal, vol. 53: 202-211.

Stiglitz, J., (2002), Globalization and its Discontent; Allen Lane: Penguin Press, London.

Toye, J., (2003), "Changing Perspectives in Development Economics", in H.-J. Chang, Rethinking Development Economics; An them Press, London.



قائمة إصدارات ((جسر التنمية))

العنوان	المؤلف	رقم العدد
مفهوم التنمية	د. محمد عدنان وديع	الأول
مؤشرات التنمية	د. محمد عدنان وديع	الثاني
السياسات الصناعية	د. أحمد الكواز	الثالث
الفقر: مؤشرات القياس والسياسات	د. علي عبدالقادر علي	الرابع
الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها	أ. صالح العصفور	الخامس
استهداف التضخم والسياسة النقدية	د. ناجي التوني	السادس
طرق المعاينة	أ. حسن الحاج	السابع
مؤشرات الأرقام القياسية	د. مصطفى بابكر	الثامن
تنمية المشاريع الصغيرة	أ. حسّان خضر	التاسع
جداول المخلات المخرجات	د. أحمد الكواز	العاشر
نظام الحسابات القومية	د. أحمد الكواز	الحادي عشر
إدارة المشاريع	أ. جمال حامد	الثاني عشر
الاصلاح الضريبي	د. ناجي التوني	الثالث عشر
أساليب التنبؤ	أ. جمال حامد	الرابع عشر
الأدوات المالية	د. رياض دهال	الخامس عشر
مؤشرات سوق العمل	أ. حسن الحاج	السادس عشر
الإصلاح المصرفي	د. ناجي التوني	السابع عشر
خصخصة البنى التحتية	أ. حسّان خضر	الثامن عشر
الأرقام القياسية	أ. صالح العصفور	التاسع عشر
التحليل الكمي	أ. جمال حامد	العشرون
السياسات الزراعية	أ. صالح العصفور	الواحد والعشرون
اقتصاديات الصحة	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والعشرون
سياسات أسعار الصرف	د. بلقاسم العباس	الثالث والعشرون
القدرة التنافسية وقياسها	د. محمد عدنان وديع	الرابع والعشرون
السياسات البيئية	د. مصطفى بابكر	الخامس والعشرون
اقتصاديات البيئة	أ. حسن الحاج	السادس والعشرون
تحليل الأسواق المالية	أ. حسّان خضر	السابع والعشرون
سياسات التنظيم والمنافسة	د. مصطفى بابكر	الثامن والعشرون
الأزمات المالية	د. ناجي التوني	التاسع والعشرون
إدارة الديون الخارجية	د. بلقاسم العباس	الثلاثون
التصحيح الهيكلي	د. بلقاسم العباس	الواحد والثلاثون
نظم البناء والتشغيل والتحويل B.O.T	د. أمل البشبيشي	الثاني والثلاثون
الاستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف	أ. حسّان خضر	الثالث والثلاثون
محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	د. علي عبدالقادر علي	الرابع والثلاثون
نمذجة التوازن العام	د. مصطفى بابكر	الخامس الثلاثون
النظام الجديد للتجارة العالمية	د. أحمد الكواز	السادس الثلاثون
منظمة التجارة العالمية: إنشاؤها وآلية عملها	د. عادل محمد خليل	السابع والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: أهم الإتفاقيات	د. عادل محمد خليل	الثامن والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: آفاق المستقبل	د. عادل محمد خليل	التاسع والثلاثون

النمذجة الإقتصادية الكلية	د. بلقاسم العباس	الأربعون
تقييم المشروعات الصناعية	د. أحمد الكواز	الواحد الأربعون
المؤسسات والتنمية	د. عماد الإمام	الثاني الأربعون
التقييم البيئي للمشاريع	أ. صالح العصفور	الثالث الأربعون
مؤشرات الجدارة الإئتمانية	د. ناجي التوني	الرابع الأربعون
الدمج المصرفي	أ. حسّان خضر	الخامس الأربعون
اتخاذ القرارات	أ. جمال حامد	السادس الأربعون
الإرتباط والانحدار البسيط	أ. صالح العصفور	السابع الأربعون
أدوات المصرف الإسلامي	أ. حسن الحاج	الثامن الأربعون
البيئة والتجارة والتنافسية	د. مصطفى بابكر	التاسع الأربعون
الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات	د. مصطفى بابكر	الخمسون
الاقتصاد القياسي	د. بلقاسم العباس	الواحد والخمسون
التصنيف التجاري	أ. حسّان خضر	الثاني والخمسون
أساليب التفاوض التجاري الدولي	أ. صالح العصفور	الثالث والخمسون
مصفوفة الحسابات الاجتماعية وبعض استخداماتها	د. أحمد الكواز	الرابع والخمسون
منظمة التجارة العالمية: من الدوحة إلى هونج كونج	د. أحمد طلفاح	الخامس والخمسون
تحليل الأداء التنموي	د. علي عبد القادر علي	السادس والخمسون
أسواق النفط العالمية	أ. حسّان خضر	السابع والخمسون
تحليل البطالة	د. بلقاسم العباس	الثامن والخمسون
المحاسبة القومية الخضراء	د. أحمد الكواز	التاسع والخمسون
مؤشرات قياس المؤسسات	د. علي عبدالقادر علي	الستون
الإنتاجية وقياسها	د. مصطفى بابكر	الواحد والستون
نوعية المؤسسات والأداء التنموي	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والستون
عجز الموازنة: المشكلات والحلول	د. حسن الحاج	الثالث والستون
تقييم برامج الاصلاح الاقتصادي	د. علي عبد القادر علي	الرابع والستون
حساب فجوة الأهداف الإنمائية للألفية	د. رياض بن جليلي	الخامس والستون
مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي	د. علي عبدالقادر علي	السادس والستون
اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات	أ. عادل عبدالعظيم	السابع والستون
اقتصاديات التعليم	د. عدنان وديع	الثامن والستون
إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة	د. أحمد الكواز	التاسع والستون
مؤشرات قياس الفساد الإداري	د. علي عبدالقادر علي	السبعون
السياسات التنموية	د. أحمد الكواز	الواحد والسبعون
تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية	د. رياض بن جليلي	الثاني والسبعون
التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي	د. أحمد الكواز	الثالث والسبعون
قياس التحوّل الهيكلي	أ. ربيع نصر	الرابع والسبعون
المؤشرات المركبة	د. بلقاسم العباس	الخامس والسبعون
التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي	**د. علي عبدالقادر علي**	**السادس والسبعون**
العدد المقبل		
برامج الإصلاح المؤسسي	**د. رياض بن جليلي**	**السابع والسبعون**

للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي:

http://www.arab-api.org


Arab Planning Institute - Kuwait

P.O.Box : 5834 Safat 13059 State of Kuwait
Tel : (965) 4843130 - 4844061 - 4848754
Fax : 4842935



المعهـد العربي للتخطيـط بالكويــت

ص.ب : 5834 الصفاة 13069 - دولة الكويت
هاتف : 4848754 - 4844061 - 4843130 - (965)
فاكس : 4842935

E-mail ; api@api.org.kw
web site : http //www.arab-api.org